كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل تنمية الرافدين العدد ١٠٥ مجلد ٣٣ لسنة ٢٠١١
ص ص [١٤١-١٦٣]

توافق معايير بازل II وإدارة مخاطر السيولة المصرفية
دراسة تحليلية على المصارف العاملة في قطاع غزة

الدكتور وفيق حلمي الأغا
قسم إدارة الأعمال

الدكتور نسيم حسن أبو جامع
قسم الاقتصاد

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الأزهر
غزة-فلسطين

المستخلص

استهدف هذا البحث تقييم واقع وأنظمة إدارة ورقابة مخاطر السيولة المصرفية التي تتبناها المصارف العاملة في قطاع غزة، من خلال وضع إطار متكامل يساعد على تطوير هذه النظم وفقاً لإرشادات ومعايير الرقابة المصرفية الدولية "متطلبات اتفاقية لجنة بازل II".

واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وتم إعداد استبانة تضمنت معايير إدارة ورقابة مخاطر السيولة، تم توزيعها علي جميع العاملين في إدارة ورقابة المخاطر المصرفية لدى المصارف العاملة في قطاع غزة، أي تم استخدام أسلوب الحصر الشامل، وتحقق معدل استرداد ٩٨.٥% من المجتمع الكلي للبحث، وهي نسبة مرتفعة.

وأشارت أهم نتائج البحث إلى كفاءة إدارة العملية النقدية في المصارف العاملة في قطاع غزة، والتزام الإدارات العليا بإدارة أنشطة السيولة المصرفية على وفق إستراتيجية وأهداف إدارة مخاطر السيولة. ووضع ضوابط رقابية فعالة على السيولة، كما نجحت معظم المصارف في معالجة نسبة عالية من محفظة الديون المتعثرة، وتمتع الأشخاص العاملون بوظيفة التدقيق الداخلي بالاستقلالية، وترفع تقاريرهم مباشرة لمجلس الإدارة. ويصعب على المصارف العاملة في قطاع غزة قياس مخاطر السيولة على وفق منهج بازل II، لعدم توافر المقومات اللازمة لتطبيق هذه الأساليب والمعايير المعاصرة، كما تفضل المصارف استخدام الأسلوب المعياري الموحد لقياس مخاطر السيولة على وفق منهج بازل II، علما بأن سلطة النقد (البنك المركزي الفلسطيني) لم تحدد للمصارف العاملة بقطاع غزة اعتماد المنهج الملائم لأجل احتساب هذه المخاطر. كما إن البحث توصل إلى أن المصارف العاملة في قطاع غزة تعمل على تطبيق مقررات لجنة بازل II المتعلقة بإدارة ورقابة المخاطر المصرفية، وتعمل على تقييم واقع السياسات، والأنظمة التي تمارسها هذه المصارف لإدارة مخاطر السيولة لديها على وفق معايير وإرشادات رقابية دولية.

الكلمات المفتاحية: معايير بازل II، إدارة مخاطر السيولة، السيولة المعرفية، قطاع غزة.

Basel Measurement and Liquidity Risk Management Supervised by the Operating Banks in Gaza Strip

تأريخ استلام البحث ٢٠١٠/٦/١٠ تأريخ قبول النشر ٢٠١٠/١١/٩

Wafiq H. Al-Agha (PhD)
Department of Business Administration
Al-Azhar University in Gaza

Naseem H. Abo Jamee' (PhD)
Department of Economics
Al-Azhar University in Gaza

Abstract

This research aims to assess the reality of strategies and systems management controlling the risks of banking liquidity. This was adopted by the banks operating in the Gaza Strip through the elaboration of an integrated framework to help to develop these systems in accordance with the measurements and standard control used in international banking "the requirements of the convention on the Basel committee II". The most important results of this research are the efficiently managed cash at banks operating in the Gaza Strip, and senior management commitment departments activities due to banking liquidity strategy and liquidity risk managements. Developing effective controls on liquidity for most banks have also been succeeded in addressing a high proportion of wallet bad debts and those working with independent internal audit function, and raise their reports directly to the Governing Council. It is difficult for banks operating in the Gaza Strip to measure liquidity risk in according to Basel II approach, due to the lack of preconditions to apply these methods and contemporary standards, as banks using the standard method of measuring the liquidity risk, Palestinian monetary authority (PMA) not giving the banks operating in the Gaza Strip in the chance for adopting the suitable approach to calculate the liquidity in accordance to the Basel II approach. The banks operating in the Gaza Strip trays to apply the Basel Committee II declaration on the management and supervision of banking risks, and to assess the reality of policies impacts on the banks efficiencies, and regulations adopted by these banks to manage their liquidity risk in accordance with the international standards and guidelines.

Key Words: Basel Measurement II, Liquidity Risk Management, Liquidity Banking, Gaza Strip.

المقدمة

تعد إدارة المخاطر المصرفية من أهم الموضوعات التي تشغل بال المصرفيين، وتستحوذ على جل اهتمامهم، ليس فقط على المستوى المحلي بل أيضاً على المستوى العالمي.

ومما لا شك فيه أن تزايد سرعة خطى العولمة المالية، وزيادة انفتاح الأسواق المالية والمصرفية على المستوى العالمي، والذي تبعه استحداث أدوات مالية جديدة، والتوسع في استخدامها زاد من حجم وتنوع المخاطر المصرفية، فتمخضت عن الجهود الدولية لمحاولة التغلب علي المخاطر المصرفية، والعمل علي إدارتها بصورة سليمة العديد من النتائج الايجابية، إذ قامت لجنة بازل بوضع القواعد الأساسية للرقابة الفعالة على البنوك، وأصدرت مناهج التطبيق الخاصة بها، فضلاً عن العديد من الإرشادات الخاصة بإدارة كل نوع من أنواع المخاطر .

وتنقسم المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى أربعة أنواع: مخاطر مالية Financial Risks، مخاطر تشغيلية Operational Risks، مخاطر الأعمال Business Risks ومخاطر الأحداث Events Risks، وإن مسألة ازدياد المخاطر Risks التي تتعرض لها البنوك

وخصوصاً بعد تزايد درجة سرعة العولمة المالية (Financial Globalization) وتشابك المؤسسات المصرفية مع بعضها البعض بدرجة كبيرة وانخراطها في الأسواق المالية التي أصبحت بلا حدود، قد أصبحت محط اهتمام الكثير من السلطات الرقابية الوطنية، بل استحوذت على اهتمام المؤسسات والمنتديات المالية الدولية أيضاً، وخاصة لجنة بازل للرقابة المصرفية Basel Committee of Banking Supervision، لذلك من الملاحظ أن معظم الوثائق التي أصدرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، ولاسيماً منذ النصف الثاني من التسعينات، تتعلق بإدارة المخاطر المصرفية Banking Risks Management وأسس ومحاور الرقابة الداخلية والخارجية المتعلقة بكيفية إدارتها بطريقة سليمة.

مشكلة البحث

بسبب البيئة السياسية غير المستقرة، والحصار المفروض على قطاع غزة من قبل الجانب الإسرائيلي، إلى جانب الواقع الاقتصادي المظلم والمغلق تقريباً، وإغلاق للمعابر التجارية منذ عدة أعوام حتى يومنا هذا، أدى ذلك كله إلى تأثر وتراجع أداء جميع القطاعات العامة وجميع المشاريع الاستثمارية في قطاع غزة.

مما نتج عنها فقدان للاستقرار الاقتصادي والسياسي والتجاري، وغياب للثقافة المصرفية لدى معظم الناس في القطاع المصرفي بقطاع غزة، وجهلهم باستخدام وسائل الدفع من خلال المنظومة المصرفية، فساعد ذلك على التركيز بتداول السيولة النقدية بين الناس، والذي أسهم بدوره في بروز ظاهرة الاقتصاد الموازي (غير الرسمي)، وانتشار ثقافة الاكتناز، فضلاً عن سبب رئيس وجوهري، وهو قرار إسرائيل اعتبار غزة كياناً معادياً لمصارفها، حيث قامت البنوك الإسرائيلية (هبوعليم و ديسكونت) بإيقاف جميع التعاملات المصرفية مع البنوك العاملة بقطاع غزة، خاصة منع تحويل السيولة النقدية إليها، مما جعل المودعين يفقدون الثقة بهذه المصارف وسحب ودائعهم النقدية منها (www.moheet.com).

ونتيجة لهذه العوامل جميعها أصبحت المصارف العاملة بقطاع غزة غير قادرة على توفير التمويل اللازم اتجاه التزاماتها عند الاستحقاق.

فبرزت في هذا المجال مجموعة من التساؤلات وكما يأتي:

١. هل تعمل المصارف العاملة بقطاع غزة علي تحديث أنظمة المعلومات وتقنيات تحليل مخاطر السيولة اللازمة لتطبيق أساليب قياس مخاطر السيولة التي وردت في اتفاقية بازل II؟
٢. هل تتجه المصارف العاملة في قطاع غزة نحو زيادة الاستثمار في الكادر البشري، لاسيما التدريب والتعليم في مجالات تقنية المعلومات وقياس وتحليل وإدارة مخاطر السيولة، وجلب الكفاءات والمهارات العلمية والعملية لإدارة المصارف على وفق الفكر والعمل المصرفي والمالي الحديث؟
٣. ما واقع أنظمة إدارة مخاطر السيولة واستراتيجياتها التي تتبناها المصارف العاملة في قطاع غزة؟
٤. ما مدى توجه المصارف العاملة في قطاع غزة نحو الشفافية والإفصاح عن مخاطر السيولة؟

٥. هل تستند المصارف العاملة بقطاع غزة إلى نظام رقابة داخلية وخارجية قوي (السلطة النقدية)، يعزز عمليات الرقابة الفعالة على العمليات المالية، وعلى وجه الخصوص إدارة مخاطر السيولة؟

لذا جاء هذا البحث لدراسة معايير وأنظمة إدارة مخاطر السيولة التي تتعامل بها المصارف العاملة بقطاع غزة، ومدى الاستعدادات اللازمة لتطويرها على وفق المعايير والإرشادات الرقابية المصرفية الدولية **(متطلبات اتفاقية لجنة بازل الجديدة للرقابة المصرفية بازل II).**

فرضيات البحث

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطوير نظم إدارة ورقابة مخاطر السيولة على وفق الإطار الجديد لكفاية رأس المال بازل II، لدى المصارف العاملة في قطاع غزة مع

١. عملية إدارة وضبط وقياس إدارة السيولة المناسبة.
٢. المقومات اللازمة لتطبيق الأساليب المعاصرة والواردة في اتفاقية بازل الجديدة لقياس مخاطر السيولة.
٣. نظام معلومات متقدم وذو كفاءة عالية يرصد ويقيس مخاطر السيولة.
٤. نظام رقابة خارجي (سلطة النقد الفلسطينية والتدقيق الخارجي) وداخلي قوي ومتين، قادر على قياس ورصد ومتابعة مخاطر السيولة الحالية والمستقبلية.
٥. توجهها نحو تعزيز الانضباطية السوقية، الشفافية والإفصاح عن المعلومات، حول إدارة مخاطر السيولة التي تواجهها.
٦. سياسات وممارسات وإستراتيجيات إدارة مخاطر السيولة السليمة والفاعلة والتي تتناسب مع توجهات اتفاقية لجنة بازل الجديدة .

متغيرات البحث

أ. **المتغير التابع:** تطوير نظم إدارة ورقابة مخاطر السيولة لدى المصارف العاملة بقطاع غزة، على وفق إطار متكامل يستند إلى المعايير الدولية (الإطار الجديد لكفاية رأس المال بازل II).

ب. المتغيرات المستقلة: المنهج المتقدم لإدارة مخاطر السيولة لدى المصارف العاملة في قطاع غزة توجد له المقومات الآتية لتطبيقه وهي:

١. عملية إدارة وضبط وقياس إدارة السيولة المناسبة.
٢. مقومات تطبيق الأساليب المعاصرة الواردة في اتفاقية بازل الجديدة لقياس مخاطر السيولة.
٣. نظام معلومات متقدم ذو كفاءة عالية يرصد ويقيس مخاطر السيولة.
٤. نظام رقابة خارجي (سلطة النقد الفلسطينية والتدقيق الخارجي) وداخلي متين وقوي، قادر على قياس ورصد ومتابعة مخاطر السيولة الحالية والمستقبلية.
٥. الشفافية والإفصاح عن المعلومات، حول إدارة مخاطر السيولة التي تواجه المصارف العاملة في قطاع غزة.
٦. سياسات وممارسات واستراتيجيات إدارة مخاطر السيولة السليمة الفاعلة التي تتناسب مع توجهات اتفاقية لجنة بازل الجديدة.

أهداف البحث

١. تطوير منهج إدارة مخاطر السيولة على وفق الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية من خلال مراجعة الإجراءات والتدابير في المصارف العاملة في قطاع غزة.
٢. تحديد المقومات اللازمة في المصارف العاملة في قطاع غزة لتطبيق الأساليب المعاصرة الواردة في اتفاقية لجنة بازل II لتحديد وقياس مخاطر السيولة لديها.
٣. التعرف على مدى توجه المصارف العاملة في قطاع غزة نحو تعزيز انضباط الشفافية والإفصاح في مجال إدارة مخاطر السيولة.
٤. تقييم استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة التي تتبناها المصارف العاملة في قطاع غزة.
٥. تقييم مدى كفاءة أنظمة المعلومات وتقنيات التحليل التي تدعم نظم وعمليات إدارة مخاطر السيولة لدى المصارف العاملة في قطاع غزة، وأن تساعد الإدارة في تحديد وقياس مخاطر السيولة بدقة وكفاءة.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في كونه محاولة لوضع إطار متكامل، يساعد المصارف العاملة في قطاع غزة على تطوير نظم إدارة مخاطر السيولة، التي تستند إلى المعايير الدولية للإطار الجديد لكفاية رأس المال اتفاقية لجنة بازل II. التي ستحقق الكثير من المزايا للجهاز المصرفي في قطاع غزة، من حيث إتباع أساليب جديدة لإدارة المخاطر، فضلاً عن نظام رقابي فعال، وعدم التمييز بين البنوك، وتقوية مراكزها المالية.

منهجية البحث وطرائق جمع المعلومات والبيانات

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، ويتكون مجتمع البحث من المصارف العاملة في قطاع غزة وهي (البنك العربي، بنك فلسطين المحدود، بنك الأردن، بنك فلسطين الدولي، بنك الاستثمار الفلسطيني، البنك التجاري الفلسطيني، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، بنك القاهرة عمان، بنك القدس للتنمية والاستثمار، البنك العقاري العربي، فضلاً عن سلطة النقد الفلسطينية) وتم توزيع استبانة على مجتمع البحث لجمع البيانات الأولية ليتم تحليلها واستخراج المعلومات. هناك أيضاً مصادر ثانوية لجمع البيانات من خلال المراجع والبحوث العلمية وأوراق العمل والمواقع الرسمية بالانترنت والمرتبطة بموضوع بازل (II)، وإدارة المخاطر المصرفية والمالية، وعلى وجه الخصوص إدارة مخاطر السيولة، من حيث التعريف بمعايير الإطار الجديد لبازل (II) وأهدافه، وإدارة مخاطر السيولة وأساليب قياسها.

حدود البحث

١. المكانية: تقتصر على المؤسسات المصرفية العاملة في قطاع غزة.
٢. الزمانية: ٢٠٠٩/٢٠١٠.
٣. مجتمع البحث: كافة موظفي الإدارات العليا والوسطى والمدققين العاملين لدى المصارف العاملة في قطاع غزة وموظفو سلطة النقد الفلسطينية.
٤. عينة البحث: حصر شامل للموظفين العاملين في إدارة ورقابة المخاطر المصرفية وحسب المتغيرات، كما تم تحديد العينة بعد تحديد حجم المجتمع الأصلي.

تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية وتكونت من مجموعة الدول الصناعية العشر، وذلك في نهاية سنة ١٩٧٤ تحت إشراف بنك التسويات الدولية في مدينة بازل بسويسرا، وقد حدث ذلك بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية، وتعثر بعض هذه البنوك يضاف إلى ذلك المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس أموال تلك البنوك، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه في ظل العولمة ازدادت فروع البنوك الأمريكية والأوروبية انتشاراً في أنحاء العالم خارج الدولة الأم . وقد تشكلت لجنة بازل تحت مسمى "لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية" وقد تكونت من مجموعة الدول العشر وهي: كندا، فرنسا، ايطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا، ولوكسمبورج (لحيلح، ٢٠٠٥).

وتجدر الإشارة أن لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية، وإنما أنشئت بموجب قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنوياً، ويساعدها فريق عمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، ولذلك فإن قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأية صفة قانونية أو إلزامية على الرغم من أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة "فعلية" كبيرة، وتتضمن قرارات وتوصيات اللجنة وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان لتشجيع الدول على إتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات (ناصر، ٢٠٠٤).

كذلك تلجأ بعض المنظمات الدولية، فضلاً عن بعض الدول إلى ربط مساعدتها للدول الأخرى بمدى احترامها لهذه القواعد والمعايير الدولية، وتتضمن برامج الإصلاح المالي للصندوق والبنك الدوليين في كثير من الأحوال شروطاً بإلزام الدول بإتباع القواعد والمعايير الدولية في مجال الرقابة على البنوك وغيرها من قواعد ومعايير الإدارة السليمة، فالقواعد التي تصدرها لجنة بازل تتمتع بهذا الإلزام الأدبي الذي يصاحبه في معظم الأحوال تكلفة اقتصادية عند عدم الانصياع لها (خاطر، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦).

وهكذا أقرت لجنة بازل معياراً موحداً لقياس كفاية رأس المال سنة ١٩٨٨ ليكون ملزماً لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي كمعيار دولي أو عالمي للدلالة على قوة ومتانة المركز المالي للبنك ليقوي ثقة المودعين به من منظور تعميق ملاءة البنك. وتلتزم كافة البنوك بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى ٨% كحد أدنى، وعلى الجميع أن يجعلوا أوضاعهم تتوافق مع هذه النسبة نهاية سنة ١٩٩٢(عبد الحميد، ٢٠٠١).

وفي سنة ١٩٩٩ أصدرت اللجنة مقترحاً لإطار كفاية رأس المال ليحل محل اتفاق بازل ١٩٨٨ الذي أخذ بعين الاعتبار التطورات التي طرأت على النشاط المصرفي وزيادة ظهور الأدوات والمشتقات المالية، وأطلق على الاتفاق الجديد بازل II (صندوق النقد العربي، ٢٠٠٤، ١٣).

وإن أهم أهداف اتفاق بازل II هي:

- وضع طرائق قياس منظورة لإدارة المخاطر المصرفية.

- التقريب لأكبر درجة ممكنة بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف.
- إيجاد مدخل للتفاهم بين مسؤولي البنك والسلطات الرقابية فيما يتعلق بقياس إدارة المخاطر والعلاقة بين حجم رأس المال والمخاطر.
- رفع درجة الشفافية للمخاطر التي يتعرض لها المصرف بأن تتاح المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب للزبائن الذين يتعاملون مع المصرف، حيث أنهم يشاركون في المخاطر التي يتعرض لها المصرف (الزيدانيين، ١٩٩٩).

الدراسات السابقة

١. دراسة كلاب، ٢٠٠٧

أجرت كلاب دراسة بعنوان "دوافع تطبيق دعائم بازل II وتحدياتها"

خلصت الدراسة إلى نتائج هامة هي:

سعي المصارف العاملة في فلسطين لتطبيق دعائم بازل II استجابة لمتطلبات دولية ثم رقابية، وإنها ستكون قادرة على الالتزام بدعائم بازل II قبل أن تصبح واجبة التنفيذ في عام ٢٠٠٩، ومن أهم دوافع تطبيق دعائم بازل II: تقوية استقرار الجهاز المصرفي والشفافية والإفصاح عن المعلومات وتحسين إدارة المخاطر.

٢. دراسة أبو كمال، ٢٠٠٧

أجرت أبو كمال دراسة بعنوان "الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل II"

خلصت الدراسة إلى نتائج هامة هي:

كفاءة إدارة العملية الائتمانية في المصارف العاملة في فلسطين، وكفاية المخصصات المالية للخسائر المحتملة في المحفظة الائتمانية في المصارف، ونجاح معظم المصارف في معالجة نسبة عالية من محفظة الديون المتعثرة، والالتزام بالضوابط والقواعد الإلزامية التي تضعها سلطة النقد للمصارف من أجل تخفيف حدة مخاطر الائتمان، مثل قواعد التركز الائتمانية والحد من مخاطر الإقراض من ذوي الصلة. ويتمتع التدقيق الداخلي في المصارف بالاستقلالية، حيث ترفع التقارير مباشرة إلى مجلس الإدارة. ويصعب على المصارف قياس مخاطر الائتمان على وفق منهج بازل II، لعدم توافر المقومات اللازمة لتطبيق هذه الأساليب المعاصرة، وتفضل المصارف استخدام الأسلوب المعياري الموحد عند قياس مخاطر الائتمان على وفق منهج بازل II عن استخدامها لأسلوب التقييم الداخلي. ولم تحدد سلطة النقد للمصارف اعتماد المنهج الملائم على وفق منهج بازل II لأجل احتساب مخاطر الائتمان.

٣. دراسة زايدة، ٢٠٠٦

أجرى زايدة دراسة بعنوان "التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني".

تم استخلاص النتائج الآتية من الدراسة وهي:

وجود ديون متعثرة لدى جميع المصارف، تتفاوت ما بين المصارف الوطنية، والوافدة. تسهم الأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية بدرجة عالية في ارتفاع نسب التعثر في كل

المصارف، وأن نسبة الديون المتعثرة إلى التسهيلات الائتمانية الممنوحة في المصارف العاملة في فلسطين، في السنوات ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ من أكثر النسب ارتفاعاً في المصارف. وإن هناك التزاماً من قبل المصارف العاملة في قطاع غزة بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية فيما يتعلق بتكوين المخصصات لمواجهة التعثر.

٤. دراسة الببلاوي، ٢٠٠٦

أجرى الببلاوي دراسة بعنوان "نظرة عامة على استعدادات الدول العربية لتطبيق مقترح كفاية رأس المال بازل II".

وخلصت إلى النتائج التالية:

- إعلان معظم المصارف المركزية في الدول العربية عزمها على تطبيق مقترح كفاية رأس المال بازل II، وأصدر بعضها قراراً واضحاً بذلك. ومن ضمنها فلسطين التي تضم أحد عشر مصرفاً ومؤسسة نقدية.
- معظم المصارف المركزية في الدول العربية قامت بدراسة تحضيرية للتعرف على مدة الالتزام بتطبيق المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة.
- تشمل خطط تطبيق متطلبات بازل II جميع دعائم ثلاث عشرة دولة عربية من ضمنها فلسطين.
- ضرورة التأهيل والتدريب لكوادر السلطات الرقابية والمؤسسات المصرفية على السواء.

يبقى التحدي الأكبر أمام السلطات الرقابية في الدول العربية في تطبيق الدعامة الثانية المتمثلة بجوهر كفاءة العمل الإشرافي.

٥. دراسة خان وحبيب، ٢٠٠٣

أجرى كلٌ من خان وحبيب دراسة بعنوان "إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية".

خلصت الدراسة إلى القول، بأن تحرير الأسواق المالية تلازمه زيادة في المخاطر، وعدم الاستقرار المالي. وباستخدامها لعمليات وطرائق إدارة مخاطر متقدمة، تستطيع المؤسسات المالية التحكم في المخاطر التي لا ترغب بها، وأن تجني ثمار فرص الاستثمار التي تأتي بها المخاطر التي ترغب بها.

٦. دراسة بارث وآخرون غرفة التجارة والصناعة الهندية، ٢٠٠١

أجرى بارث وآخرون دراسة بعنوان " الأنظمة والرقابة المصرفية حول العالم ".

نتج عن هذه الدراسة إجابة حول الواقع المصرفي في ١٠٧ دولة شملتها الدراسة، حيث استطاعت تقديم صورة معلوماتية أساسية بشأن الأنظمة والرقابة المصرفية الفعالة في كل دولة من هذه الدول وأظهرت الاختلافات والتميز في الأنظمة والبيئة والقوانين المصرفية بين الدول.

٧. دراسة FICCI ، 2006

أجرت الـ FICCI دراسة بعنوان " Basel II – A Challenge and an Opportunity to Indian Banking (Are we ready for it?) Survey Highlights. البنوك الهندية وبازل II تحديات وفرص (هل نحن مستعدون لها؟) مسح إشرافي.

توصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها ما يأتي:

- استعداد ٨٧% من المصارف لتطبيق دعائم بازل II في الموعد المحدد لها، وهو الحادي والثلاثون من آذار ٢٠٠٧، حيث إن هذه البنوك قد انتهت بالفعل من إعداد خريطة الطريق التفصيلية للتنفيذ وتواجه ٨٠% من المصارف تحدي جمع البيانات، وتحتاج المصارف إلى دعم مستمر من قبل السلطات الرقابية لتنفيذ الاتفاقية، فضلا عن أن ٧٧% من المصارف طورت نظاماً للمعلومات الإدارية للامتثال لمتطلبات العنصر الثالث (انضباط السوق)، حيث إنه تم تطوير تكنولوجيا لمواجهة التحديات المستقبلية التي طرحتها معايير بازل II.
- ينبغي إجراء المزيد من التشاور بين المراقبين على المستوى المحلي والدولي وتشجيع المصارف على تنفيذ متطلبات بازل II.
- هناك استعداد من قبل المصارف بالإفصاح والشفافية وفقاً للمحور الثالث من متطلبات بازل II، حيث أعرب المجيبون عن ارتياحهم تجاه هذه المتطلبات.

٨. دراسة Patrick Van Roy، 2005

أجرى Patrick Van Roy دراسة بعنوان "تصنيف الائتمان والمدخل المعياري (الموحد) لقياس مخاطر الائتمان وفقا لبازل II."

"Credit Rating and the Standardized Approach to Credit Risk in Basel II".

خلصت الدراسة إلى أنه:

١. على الرغم من وجود فوارق جوهرية في متطلبات رأس المال للمصارف المقرضة – والتي تعد نتيجة التقييمات المختلفة للجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية – إلا أن هذه الفوارق لا تزيد عن ٦% من متطلبات رأس المال قروض الشركات والبنوك والحكومات.

٢. تحديد متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر الائتمان، والتي تقاس بالمدخل المعياري، يقدم مزايا بسيطة لرأس المال الرقابي للمصارف التي تعتمد على مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية الخارجية.

- متطلبات رأس المال اللازمة لمقابلة المطالبات على الشركات والمصارف والحكومات أعلى في المصارف التي تعتمد على اتفاق بازل II عن تلك التي تعتمد على اتفاق بازل I.

٩. دراسة Moody's K.M.V، 2004

أجرى Moody's K.M.V دراسة بعنوان "منافع بازل II والطريق نحو تحسين الأداء المالي" ."The Benefits of Basel II and the Path to Improve Financial Performance"

واعتبرت الدراسة أن العمل على وفق مقررات بازل II يعد استثماراً وليس مجرد تكلفة، وذلك للمنافع التي تجنيها المصارف عند الالتزام بمعايير الإطار الجديد.

وأكدت الدراسة على أهمية استخدام مدخل التصنيف الداخلي IRB لقياس المخاطر الائتمانية، والذي يدعم عملية اتخاذ القرار عند منح الائتمان Support Credit Decision Making، من حيث:

١. مستوى القرض At the Loan Level.
أ. التمييز بين مخاطر المقترضين Differentiating between risky borrowers (PD) يساعد مدخل IRB المصارف على التمييز بين المقترضين من حيث درجة المخاطرة، وذلك وفقاً لقياس كمي ذي معنى separate borrowers in a quantified and meaningful way.
ب. التمييز بين مخاطر التسهيلات الائتمانية Differentiating the risk of the facility (LGD) يسهم مدخل IRB في تحديد وتمييز مخاطر التسهيلات الائتمانية، كما هي الحال عند التمييز بين مخاطر المقترضين.
ت. تحسينات المخصصات Improved Provisioning باستخدام مدخل التصنيف الداخلي IRB تتحقق القدرة على تحديد وقياس احتمالية تعثر المقترض وحجم الخسائر المتوقعة بدقة، وعليه تستطيع المصارف تحسين refine قيمة احتياطيات المخصصات اللازمة لحماية رأس المال من الخسائر المتوقعة، مما ينعكس بدوره على تسعير أفضل للإقراض better loan pricing والذي يعد عاملاً هاماً في إنجاح المنافسة المصرفية critical element in bank competitive .
٢. على مستوى محفظة الإقراض At the Portfolio Level.
أ. قوة التنوع وفهم أثر التركيز الائتماني The power of diversification and understanding the impact of concentration، إن التنوع الجيد في المحفظة الائتمانية من حيث طبيعة المقترض والقطاع الاقتصادي وآجال الاستحقاق والضمانات، وتجنب التركيز الائتماني، يساعد المصرف في تخفيض المخاطر، ويسهم في استقرار رأس مال المصرف bank's Capital Stability، وتخفيض الحاجة لمتطلبات إضافية من رأس المال لمواجهة المخاطر المحتملة Lowers The Risk Based Capital Requirements، وتدوير رأس المال في عمليات منح ائتمان جديدة، وتحقيق المزيد من العوائد المصرفية، وعليه يحقق المصرف المزيد من القدرة التنافسية في سعر الائتمان Be More Competitive In Pricing Of Loans.
٣. على مستوى المنظمة At the Organization Level.
إن الاستثمار في أدوات ومقاييس متقدمة في إدارة وقياس المخاطر، يجعل إدارة المؤسسة تتوجه نحو الأعمال والأنشطة التي تتولد بها أفضل العوائد الاستثمارية generate superior rewards.

١٠. دراسة Xiao fang Ma، 2004

أجرى Xiao fang Ma دراسة بعنوان " The new Basel Capital Accord and Risk Management of Chinese State – Owned Commercial Bank". اتفاقية بازل لكفاية رأس المال وإدارة المخاطر في البنوك التجارية المملوكة للحكومة الصينية.

خلصت إلى نتيجة أنه تستطيع المصارف التجارية المملوكة للحكومة الصينية أن تنجح في تنفيذ الإطار الجديد والمعدل بازل II، ومن خلال وضع الإستراتيجية التي تتعلق

بصناعة البنوك الوطنية، وذلك بعد أن انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية وأصبحت منفتحة دولياً.

تحليل جميع المحاور

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة، والنتائج مبينة في الجدول ١، والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة، في محاور الدراسة المتعلقة بقياس درجة تطبيق المصارف العاملة في قطاع غزة لمقررات لجنة بازل II، المتعلقة بإدارة ورقابة المخاطر المصرفية، وتقييم واقع السياسات والأنظمة التي تمارسها هذه المصارف، لإدارة مخاطر السيولة لديها على وفق معايير وإرشادات رقابية دولية.

ويتبين أن المتوسط الحسابي لجميع محاور الدراسة يساوي ٤.١٥ والوزن النسبي يساوي ٨٠.٠٩ %، وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "٦٠%"، وقيمة t المحسوبة تساوي ٣٠.٧٣٦ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١.٩٨ ومستوى الدلالة يساوي ٠.٠٠٠٥ وهو أقل من ٠.٠٥، مما يشير إلى أن المصارف العاملة في قطاع غزة تطبق مقررات لجنة بازل II، المتعلقة بإدارة ورقابة المخاطر المصرفية، وتقييم واقع السياسات والأنظمة التي تمارسها هذه المصارف لإدارة مخاطر السيولة، لديها على وفق معايير وإرشادات رقابية دولية.

م	المحور		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
١	المصارف العاملة بقطاع غزة تحتفظ وتلتزم بإدارة وضبط وقياس السيولة وبالطرائق الصحيحة بحسب تعليمات السلطات الرقابية.		4.28	0.413	85.62	35.815	0.000
٢	تتوفر لدى المصارف العاملة بقطاع غزة الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب والمعايير الحديثة والواردة في اتفاقية بازل II لقياس مخاطر السيولة.		3.94	0.720	78.86	15.111	0.000
٣	تستحوذ المصارف العاملة بقطاع غزة على أنظمة معلومات وتقنيات تحليل متقدمة تدعم نظم وعمليات إدارة مخاطر السيولة، التي من شأنها أن تساعد الجهود الرامية على تحديد وقياس مخاطر السيولة بكل دقة وكفاءة.		4.16	0.516	83.20	25.932	0.000
٤	تعتمد المصارف العاملة بقطاع غزة على أطر رقابية داخلية وخارجية (سلطة النقد الفلسطينية، البنك المركزي الأردني، البنك المركزي المصري) قوية، تدعم العمليات الرقابية بفعالية وكفاءة لتقوم بتقديم التقارير المالية والإدارية عن مخاطر السيولة، ملتزمة بذلك بالسياسات والتعليمات الداخلية التي تكفل إدارة المخاطر بسلامة وفعالية.	المراجعة الداخلية " التدقيق الداخلي " لمخاطر السيولة.	4.20	0.506	84.09	27.472	0.000
		المراجعة الخارجية " التدقيق الخارجي " لمخاطر السيولة ودور السلطات الرقابية عليها.	4.09	0.725	81.87	17.393	0.000
	جميع فقرات المحور الرابع		4.16	0.515	83.20	25.991	0.000
٥	تطبق المصارف العاملة في قطاع غزة قواعد ومبادئ الشفافية والإفصاح، وانضباط السوق من خلال التصريح عن المعلومات اللازمة للمشاركين في السوق والمساهمين، حول نوعية وحجم المخاطر المصرفية وخاصة مخاطر السيولة التي يتعرض لها المصرف ،ومدى كفاية رأس المال، وآليات إدارتها، والسياسات المحاسبية المتبعة في تقييم أصول والتزامات المصرف وحجم المخصصات والديون المتعثرة.		4.13	0.591	82.68	22.137	0.000
٦	تضع الإدارات العليا في المصارف العاملة بقطاع غزة استراتيجيات وإجراءات وسياسات وأهداف لإدارة مخاطر السيولة، تعكس مدى قدرتها على تحمل هذه المخاطر ومدى تحسين أدائها لمصلحة المساهمين والمتعاملين معها.		4.09	0.568	81.80	22.147	0.000
	جميع المحاور		4.15	0.433	80.09	30.736	0.000

تحليل فقرات البحث

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة (One Sample t-test) لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون الفقرة إيجابية، بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١.٩٨ (أو مستوى الدلالة أقل من ٠.٠٥ والوزن النسبي أكبر من ٦٠ %)، وتكون الفقرة سلبية، بمعنى إن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي -١.٩٨ (أو مستوى الدلالة أقل من ٠.٠٥ والوزن النسبي أقل من ٦٠ %)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها أكبر من ٠.٠٥.

تحليل فقرات الفرضية الأولي: المصارف العاملة بقطاع غزة تحتفظ وتلتزم بإدارة وضبط وقياس السيولة وبالطرائق الصحيحة بحسب تعليمات السلطات الرقابية

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول تساوي ٤.٢٨، والوزن النسبي يساوي ٨٥.٦٢% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "٦٠%" وقيمة t المحسوبة تساوي ٣٥.٨٢٥ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١.٩٨، ومستوى الدلالة تساوي ٠.٠٠٠، وهي أقل من ٠.٠٥ مما يدل على أن المصارف العاملة بقطاع غزة تحتفظ وتلتزم بإدارة وضبط وقياس السيولة وبالطرائق الصحيحة بحسب تعليمات السلطات الرقابية.

إن إجابات المبحوثين جاءت موافقة للمرجع الأول ، ولكن هذه النتيجة جاءت غير متفقة مع الدراسات السابقة حيث يصعب على المصارف قياس وضبط المخاطر المصرفية على وفق منهجيات ومعايير بازل II، لعدم توافر المقومات اللازمة والعصرية لتطبيقها، ومنها دراسة كلٍ من، كلاب ٢٠٠٧، أبو جزر ٢٠٠٥، ولكن في واقع الأمر إن البنوك العاملة في قطاع غزة مازالت غير قادرة على تطبيق تعليمات بازل II. ويرى الباحثان أن هناك أزمة كبيرة لديها في توفير السيولة النقدية لمواجهة سحوبات زبائنها.

تحليل فقرات الفرضية الثانية: تتوفر لدى المصارف العاملة بقطاع غزة الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب والمعايير الحديثة والواردة في اتفاقية بازل II لقياس مخاطر السيولة.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني تساوي ٣.٩٤، والوزن النسبي يساوي ٧٨.٨٦% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "٦٠%" وقيمة t المحسوبة تساوي ١٥.١١١ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١.٩٨، ومستوى الدلالة تساوي ٠.٠٠٠ وهي أقل من ٠.٠٥، مما يدل على أنه تتوافر لدى المصارف العاملة بقطاع غزة الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب والمعايير الحديثة والواردة في اتفاقية بازل II لقياس مخاطر السيولة.

يرى الباحثان أن المصارف العاملة بقطاع غزة لا تتوفر لديها الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق معايير بازل II، من حيث توفير الكادر البشري القادر على تطبيقها، فضلاً عن توفير التكنولوجيا المتقدمة، والمتطورة وأنظمة إدارة المخاطر الحديثة، وجمع المعلومات لقياس مخاطر السيولة لديها، والتي تتوافق مع دراسة، أبو كمال ٢٠٠٧، الزدجالي ٢٠٠٣، مما يعني رفض الفرضية.

تحليل فقرات الفرضية الثالثة: (تستحوذ المصارف العاملة بقطاع غزة على أنظمة معلومات وتقنيات تحليل متقدمة تدعم نظم وعمليات إدارة مخاطر السيولة، التي من شأنها أن تساعد الجهود الرامية إلى تحديد وقياس مخاطر السيولة بكل دقة وكفاءة)

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث تساوي ٤.١٦، والوزن النسبي يساوي ٨٣.٢٠% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "٦٠%" وقيمة t المحسوبة تساوي٢٥.٩٣٢ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١.٩٨، ومستوى الدلالة تساوي ٠.٠٠٠ وهي أقل من ٠.٠٥ مما يدل على أن المصارف العاملة بقطاع غزة تتوافر لديها أنظمة معلومات وتقنيات تحليل متقدمة تدعم نظم وعمليات إدارة مخاطر السيولة، التي من شأنها تساعد الجهود الرامية إلى تحديد وقياس مخاطر السيولة بكل دقة وكفاءة.

إن نتائج المبحوثين في هذا المرجع جاءت موافقة لهذه الفرضية وهذه النتيجة غير متفقة مع نتائج الدراسات السابقة ومنها دراسة كلٍ من زايدة، ٢٠٠٦، أبو جزر ٢٠٠٥، وخان وحبيب ٢٠٠٣، ويرى الباحثان أنه مازالت البنوك العاملة في قطاع غزة لا تستحوذ على أنظمة معلومات وتقنيات تحليل متقدمة تدعم نظم وعمليات إدارة مخاطر السيولة كونها مازالت تعاني من النقص الحاد في السيولة النقدية لديها ولا تستطيع إدارة مخاطرها.

تحليل فقرات المحور الرابع: تعتمد المصارف العاملة بقطاع غزة على أطر رقابية داخلية وخارجية (سلطة النقد الفلسطينية، البنك المركزي الأردني، البنك المركزي المصري) قوية، تدعم العمليات الرقابية بفعالية وكفاءة لتقوم بتقديم التقارير المالية والإدارية عن مخاطر السيولة، ملتزمة بالسياسات والتعليمات الداخلية التي تكفل إدارة المخاطر بسلامة وفعالية

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع المتعلقة بـ (المراجعة الداخلية "التدقيق الداخلي" لمخاطر السيولة) تساوي ٤.٢٠، والوزن النسبي يساوي ٨٤.٠٩% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "٦٠%" وقيمة t المحسوبة تساوي ٢٧.٤٧٢وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١.٩٨، ومستوى الدلالة تساوي ٠.٠٠٠ وهي أقل من ٠.٠٥، مما يدل على أن المراقبين الداخليين في المصرف يقومون باتخاذ إجراءات مستقلة لتقييم السياسات والممارسات والإجراءات المرتبطة بإدارة مخاطر السيولة مما يتواءم واللوائح الداخلية المعمول بها في نظام معايير بازل II.

يرى الباحثان أن المصارف العاملة في قطاع غزة تلتزم بالمبدأ الثاني عشر والرابع عشر من مبادئ تقييم إدارة السيولة في المؤسسات المصرفية الواردة في وثيقة بازل فبراير ٢٠٠٠ وتتوافق مع المادة الرابعة العشرين من قانون المصارف، وقد نصت على أنه من مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة وقرار سلطة النقد رقم (١) الصادر في ١٩٩٥/٠٧/٢٠، بأن يعين المصرف مدققاً ومراقباً داخلياً للقيام بأعمال التفتيش والمراقبة والتدقيق لأعمال المصرف اليومية في مختلف فروعه كما تؤيد هذه النتيجة ما جاءت به لجنة الخدمات المالية الأمريكية من خلال مبادئ إدارة المخاطر المصرفية الصادرة عنها، بأن الأشخاص القائمين بوظيفة مراجعة المخاطر والتدقيق الداخلي يجب أن يتمتعوا بالاستقلالية، وترفع تقاريرهم مباشرة لمجلس الإدارة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما أوصت به دراسة البنك الأهلي المصري ٢٠٠١، ودراسة أبو كمال ٢٠٠٧، ودراسة الرضي ٢٠٠٥، بأنه لمواجهة المخاطر المصرفية لا بد من توفير نظم للرقابة الداخلية بقدر كاف ومناسب لحجم أنشطة المصرف. وأيضاً تتوافق مع ما أوصت به دراسة خان وحبيب ٢٠٠٣، بأنه للتأكد من فاعلية عملية إدارة المخاطر المصرفية تحتاج المصارف الإسلامية أن توجد نظاماً حاذقاً للمراقبة الداخلية.

تحليل فقرات الفرضية الرابعة المتعلقة بـ (المراجعة الداخلية "التدقيق الداخلي" للمخاطر

بصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع المتعلقة بـ (المراجعة الخارجية "التدقيق الخارجي" لمخاطر السيولة ودور السلطات الرقابية عليها) تساوي ٤.٠٩، والوزن النسبي يساوي ٨١.٨٧%، وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "٦٠%" وقيمة t المحسوبة تساوي ١٧.٣٩، وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١.٩٨، ومستوى الدلالة تساوي ٠.٠٠٠ وهي أقل من ٠.٠٥ مما يدل على أن مراقبي سلطة النقد يقومون بإجراء التقييمات المستقلة المعمول بها لدى المصارف الرقابية بحسب معايير بازل II.

يرى الباحثان أن المصارف تلتزم بالمبدأ الرابع عشر من مبادئ تقييم إدارة السيولة في المؤسسات المصرفية الواردة في وثيقة بازل فبراير ٢٠٠٠، وهذا يعزز دور سلطة النقد بإجراء تقييم مستقل للإستراتيجية والسياسات والإجراءات والممارسات المرتبطة

بإدارة السيولة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة السيقلي ٢٠٠٥، ودراسة الشاهد ٢٠٠٣، ودراسة الحداد ٢٠٠٤، وأن هناك التزاماً على نحوٍ عام من قبل سلطة النقد باعتماد أساليب الرقابة المصرفية المستمرة في رقابتها على الجهاز المصرفي العامل بقطاع غزة، ويكون لها حق التدخل لاتخاذ الإجراءات التدابير التصحيحية بحق المصارف التي لا تلتزم بالنظم الرقابية التحويلية.

تحليل فقرات الفرضية الخامسة: تطبق المصارف العاملة في قطاع غزة قواعد ومبادئ الشفافية والإفصاح وانضباط السوق من خلال التصريح عن المعلومات اللازمة للمشاركين في السوق والمساهمين حول نوعية وحجم المخاطر المصرفية وخاصة مخاطر السيولة التي يتعرض لها المصرف، ومدى كفاية رأس المال، وآليات إدارتها والسياسات المحاسبية المتبعة في تقييم أصول والتزامات المصرف وحجم المخصصات والديون المتعثرة.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الخامس تساوي ٤.١٣، والوزن النسبي يساوي ٨٤.٦٨% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "٦٠%"، وقيمة t المحسوبة تساوي ٢٢.١٣٧ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١.٩٨، ومستوى الدلالة تساوي ٠.٠٠٠ وهي أقل من ٠.٠٥ مما يدل هذا على أن المصارف العاملة في قطاع غزة تطبق قواعد ومبادئ الشفافية والإفصاح، وانضباط السوق من خلال التصريح عن المعلومات اللازمة للمشاركين في السوق، والمساهمين حول نوعية وحجم المخاطر المصرفية، وخاصة مخاطر السيولة التي يتعرض لها المصرف، ومدى كفاية رأس المال، وآليات إدارتها والسياسات المحاسبية المتبعة في تقييم أصول والتزامات المصرف، وحجم المخصصات والديون المتعثرة.

يرى الباحثان أن المصارف تلتزم بالمبدأ الثالث عشر من مبادئ تقييم إدارة السيولة في المؤسسات المصرفية الواردة في وثيقة بازل فبراير ٢٠٠٠، مما يعني قبول الفرضية، أي يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم إدارة مخاطر السيولة على وفق الإطار الجديد لكفاية رأس المال "بازل II" في المصارف العاملة في قطاع غزة، وتوجه هذه المصارف نحو تعزيز الانضباطية السوقية "الشفافية والإفصاح في السوق"، وذلك باعلان المعلومات للمشاركين في السوق حول مدى كفاية رأس المال، وحجم ونوعية مخاطر السيولة التي يتعرض لها المصرف، وأساليب قياسها، وإدارتها، وسياساتها المحاسبية في تقييم أصولها والتزاماتها، وتكوين المخصصات عند مستوى دلالة ٠.٠٥. وهذا يتوافق مع متطلبات الإفصاح الواردة في المحور الثالث لاتفاقية بازل الجديدة بازل II، وهو انضباط السوق Market Discipline. وتؤيده تقارير القوائم المالية السنوية لعدد من المصارف العاملة في قطاع غزة، منها (البنك العربي، بنك الأردن، بنك فلسطين، بنك القدس) وهذه النتيجة لا تتوافق مع دراسة كلٍ من كلاب ٢٠٠٧ و FICCI 2006.

تحليل فقرات الفرضية السادسة: تضع الإدارات العليا في المصارف العاملة بقطاع غزة استراتيجيات وإجراءات وسياسات وأهدافاً لإدارة مخاطر السيولة، تعكس مدى قدرتها على تحمل هذه المخاطر ومدى تحسين أدائها لمصلحة المساهمين والمتعاملين معها.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور السادس يساوي ٤.٠٩، والوزن النسبي يساوي ٨١.٨٠% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "٦٠% "، وقيمة t المحسوبة تساوي ٢٢.١٤٧، وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١.٩٨، ومستوى الدلالة يساوي ٠.٠٠٠، وهو أقل من، ٠.٠٥ مما يدل على أن الإدارات العليا في المصارف العاملة بقطاع غزة تضع استراتيجيات، وإجراءات، وسياسات، وأهدافاً لإدارة مخاطر السيولة، تعكس مدى قدرتها على تحمل هذه المخاطر، ومدى تحسين أدائها لمصلحة المساهمين والمتعاملين معها.

يرى الباحثان أن المصارف تلتزم بالمبدأ الأول والثاني والثالث من مبادئ تقييم إدارة السيولة في المؤسسات المصرفية في وثيقة بازل فبراير ٢٠٠٠، وتتفق هذه النتيجة مع إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية التي تتبعها المصارف، والذي يعد مجلس إدارة أي مؤسسة مالية هو الجهة المسؤولة عن وضع الأهداف الكلية، والسياسات والاستراتيجيات الخاصة بإدارة المخاطر. وينبغي أيضاً على مجلس الإدارة أن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية قد اتخذت الإجراءات اللازمة لتحديد هذه المخاطر، وقياسها، ومراقبتها، والسيطرة عليها. كما يجب على مجلس الإدارة معرفة مختلف المخاطر، وكافة أنواعها التي يواجهها المصرف وبصورة منتظمة من خلال التقارير الدورية الصادرة من المصارف ومقارنتها بالمعايير الدولية، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة، خان وحبيب ٢٠٠٣، والشاهد ٢٠٠٢، و Xiao Fang Ma 2004، كما تتفق هذه النتيجة مع إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية التي يتبعها (Bank of Pakistan)، والذي يعد مجلس إدارة أي مؤسسة مالية هو الجهة المسؤولة عن وضع الأهداف الكلية، والسياسات والاستراتيجيات الخاصة بإدارة المخاطر.

كما جاءت النتيجة مختلفة مع دراسة كلاب ٢٠٠٧، حيث أوصت بأنه يجب على المصارف الوطنية إيجاد خطط إستراتيجية داخلية للمحافظة على مستوى رأس المال، وأن تعزز المصارف الوافدة خططها الإستراتيجية. وأيضا مع دراسة Ken taro Tamura (2005)، في أن هناك ضعفاً في استجابة اليابان لتطبيق معيار كفاية رأس المال بسبب دور المؤسسات الدولية، وسيطرة دول كبرى لقوى السوق.

النتائج والتوصيات

أولاً- النتائج

هدف هذا البحث إلى تقييم واقع استراتيجيات ونظم إدارة مخاطر السيولة التي تتبناها المصارف العاملة في قطاع غزة، والاستعدادات والإجراءات التي تتخذها لتطوير هذه الأنظمة وفقاً للمعايير، والإرشادات الرقابية المصرفية الدولية "متطلبات اتفاقية لجنة بازل الجديدة للرقابة المصرفية بازل II"، وإعداد إطار شامل لإدارة مخاطر السيولة في المصارف على وفق إدارة ورقابة مخاطر السيولة المصرفية. وأن محتويات البحث تتمحور حول تحقيق هذه الأهداف، وهذه النتائج التي تحققت من البحث المرتبطة بالأهداف، إذ تبين من خلال دراسة بيئة إدارة مخاطر السيولة في المصارف العاملة في قطاع غزة ما يأتي:

١. كفاءة العملية النقدية... ويشمل ذلك:

- يعتمد مجلس الإدارة في المصارف إستراتيجية لإدارة مخاطر السيولة، والتي تشمل وضع السياسات النقدية، وتحديد مخاطر السيولة، وأساليب قياس ورقابة هذه المخاطر والسيطرة عليها.

- يراجع مجلس الإدارة السياسات النقدية، ويجري التعديلات الملائمة عليها، حتى تتوافق هذه السياسات مع التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية للمصرف، وخاصة أن الظروف السياسية والاقتصادية في قطاع غزة في حالة عدم استقرار دائم.
- يحرص مجلس الإدارة على التزام الإدارة التنفيذية بإدارة أنشطة السيولة المصرفية ضمن إستراتيجية وسياسة إدارة مخاطر السيولة الموافق عليها من قبل المجلس.
- يتابع مجلس الإدارة قدرة الإدارة التنفيذية على إدارة أنشطة السيولة المصرفية على بفاعلية وكفاءة، وإنها تتخذ الإجراءات اللازمة لتحديد هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها.
- يراجع مجلس الإدارة النتائج المالية للمصرف بصورة دورية، من خلال التقارير الإدارية والمالية.
- تلتزم الإدارة العليا (التنفيذية) بإدارة أنشطة السيولة المصرفية وفق إستراتيجية، وأهداف إدارة مخاطر السيولة الموافق عليها من قبل مجلس إدارة المصرف، وتعمل على تطوير السياسات النقدية للمصرف.
- يوجد ضوابط رقابية فعالة على الائتمان، حيث يتم متابعة التسهيلات الائتمانية الممنوحة، لتفادي مخاطرها في مراحلها المبكرة، وإيجاد الحلول المناسبة لتخفيضها، وتحقيق أهداف المصرف والعملاء.
- تحرص المصارف على كفاية المخصصات المالية للخسائر المحتملة في المحفظة الائتمانية، ونجحت معظم المصارف في معالجة نسبة عالية من محفظة الديون المتعثرة وسط توقعات بأن تواصل المصارف هذه الجهود، واعتبرت الديون المتعثرة لمعظم المصارف في إطار الحدود الآمنة.
- يتصف العاملون بالجهاز الفني بالكفاءة المطلوبة لتحليل وتقييم جدوى السيولة.

٢. يتمتع الأشخاص القائمون بوظيفة التدقيق الداخلي ومراجعة المخاطر بالاستقلالية، كما ترفع تقاريرهم مباشرة إلى مجلس الإدارة.
٣. جودة المعلومات النقدية، والتي يمكن الاعتماد عليها في إدارة مخاطر السيولة، واتخاذ القرارات المناسبة لإدارتها.
٤. يصعب على المصارف قياس مخاطر السيولة على وفق منهج بازل II للأسباب الآتية:

- غياب شركات التصنيف الائتماني المحلية، الأمر الذي يحد من قدرة المصارف على الاستفادة من الأوزان التفضيلية، التي تعطى للزبائن.
- قلة عدد الزبائن المصنفين من قبل شركات تصنيف خارجية مع عدم وجود أنظمة تصنيف داخلية لزبائن المصرف.
- عدم وجود بيانات تاريخية شاملة والتي يمكن الاعتماد عليها في قياس مخاطر السيولة.
- يحتاج الانتقال إلى تطبيق أحكام بازل II، ولاسيما الأساليب الأكثر تقدماً تعديلاً في النظم المحاسبية التي يتبعها المصرف، وبما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية ومتطلبات الإفصاح والشفافية.
- عدم كفاية التدريب والتعليم في المصارف لتطوير القدرات والمهارات البشرية، في نواحي التصنيف الداخلية، وأساليب قياس، وتخفيض مخاطر السيولة كما في اتفاق بازل II، وتحديد كفاية رأس المال.

- عدم توافر الموارد المالية اللازمة للمصرف من أجل تلبية احتياجات الاستثمار في التكنولوجيا المتطورة، وأنظمة إدارة المخاطر، وجمع المعلومات.

٥. تفضل المصارف استخدام الأسلوب المعياري الموحد Standardized Approach عند قياس مخاطر السيولة على وفق منهج بازل II.
٦. لم تحدد سلطة النقد للمصارف العاملة في فلسطين اعتماد المنهج الملائم لأجل احتساب مخاطر الائتمان.
٧. تقوم سلطة النقد بإصدار القواعد الاسترشادية، والضوابط النقدية بهدف تحقيق الرقابة على المصارف، وأيضاً وضع قواعد إلزامية للمصارف من أجل تخفيف حدة مخاطر السيولة، مثل قواعد التركزات النقدية، وتتابع سلطة النقد إصدار القرارات والتعميمات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة.

ويتابع موظفو الرقابة الميدانية في سلطة النقد عمليات وممارسات المصارف، وإجراءاتها المتعلقة بإدارة ومتابعة السيولة، ومتابعة توفير الضوابط الإدارية وتحديد الصلاحيات الداخلية، ونطاق تفويض السلطات لعملية إدارة السيولة في المصارف، ويأخذ مراقبو سلطة النقد بالاعتبار نتائج تقييم التدقيق الداخلي، وتقاريره الدورية لعمليات إدارة السيولة في المصرف.

ثانياً- التوصيات

من خلال ما تم عرضه في البحث، والنتائج التي تحققت، فإن البحث يقترح مجموعة من التوصيات، تشكل في مجموعها منهجية لتطوير نظم إدارة مخاطر السيولة في المصارف العاملة في قطاع غزة، على وفق إدارة ورقابة المخاطر المصرفية وهي كما يأتي:

١. أن تعمل المصارف على تحسين إدارة المخاطر المصرفية بأنواعها وخصوصاً مخاطر السيولة المصرفية، والتي تتطلب من المصارف ضرورة الالتزام بتطبيق المعايير الدولية في مجالات كفاية رأس المال، والمراجعة الرقابية، والمحاسبية، والشفافية، والإفصاح.
٢. تعزيز تطبيق الحوكمة الرشيدة في المصارف، لأن الإدارة السليمة تعد أمراً هاماً لبقاء ونجاح المؤسسات على المدى الطويل.
٣. أن تتوافق السياسات النقدية بالمصارف مع التغيرات في الأوضاع الاقتصادية، سواء في الاقتصاد ككل، أو في قطاعات معينة، وخاصة أن بيئة الاستثمار في قطاع غزة تتصف بالتقلبات السياسية والاقتصادية، مما يزيد من حدوث توقعات مخاطر السيولة والمخاطر المصرفية الأخرى.
٤. يجب أن تحرص المصارف على وجود إدارة متخصصة لإدارة مخاطر السيولة تعمل على تحديد وقياس ومراقبة مخاطر السيولة، ومدى كفاءة أدوات معالجة ومواجهة هذه المخاطر.
٥. زيادة الإفصاح والشفافية بالمعلومات المالية وغير المالية، وخاصة ما يتعلق الحالية والمحتملة التي يواجها المصرف، مما يشجع المصارف على تحسين ممارسة أعمالها، بما يكفل تقوية أمان وسلامة القطاع المصرفي العامل في قطاع غزة.
٦. تنمية الموارد البشرية في المصارف، في مجالات التحليل المالي وإدارة المخاطر المصرفية، وخصوصاً إدارة مخاطر السيولة، وذلك بالتدريب المستمر والتعليم، ولا

سيما في نواحي: أنظمة التصنيف الداخلي للسيولة، وأساليب قياس وتخفيض مخاطر السيولة الواردة في اتفاق بازل II، وتحديد كفاية رأس المال.

٧. تطوير تقنيات المعلومات في المصارف، بحيث تسهم في تحديد مستوى مخاطر السيولة في المصرف، ووجود مستودع للبيانات (Data Warehouse) عن زبائن الودائع والائتمان والتي تساعد على احتساب معدلات التعثر المحتملة، والتي من خلالها توفر إمكانية التقييم الداخلي للزبائن، وتطبيق الأساليب الأكثر تقدماً في قياس مخاطر السيولة الواردة في اتفاقية بازل II.

٨. ضرورة توفير مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية، لأن معظم المصارف العاملة في قطاع غزة صغيرة ومتوسطة الحجم، يصعب عليها الاستناد إلى نظم ونماذج داخلية لتقدير المخاطر، مما يفرض عليها ضرورة الاعتماد على تقديرات مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية.

٩. من الضروري أن تقوم المصارف بالإطلاع على البيانات المجمعة التي تعدها وحدة المخاطر المصرفية في دائرة الرقابة على المصارف، والتي تختص بتجميع المعلومات عن زبائن المصارف، وتستفيد من هذه المعلومات في عملية تحديد جودة الزبائن، ومن ناحية الرقابة المكتبية، تلتزم المصارف بتقديم تقارير ربع سنوية بشأن محفظة القروض والاستثمارات.

١٠. وأخيراً يوصي الباحثان بإجراء المزيد من الأبحاث حول إدارة ورقابة المخاطر المصرفية والتي تناولها الإطار الجديد والمعدل لكفاية رأس المال (بازل II).

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

١. إبراهيم، تومي، ٢٠٠٤، الملامح الأساسية لاتفاقية بازل II، بسكرة، الجزائر.

٢. أبو جزر، فوزي، ٢٠٠٥، "بازل II وإدارة مخاطر الائتمان" رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

٣. أبو كمال، ميرفت، ٢٠٠٧، "الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية – بازل II – "دراسة تطبيقية علي المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، الجامعة الإسلامية في غزة.

٤. الأهرام، لتجنب التعثر المصرفي والأزمات المالية، لجنة بازل تدشن مقررات جديدة لإدارة مخاطر الائتمان بالبنوك، نبيل حشاد، ديسمبر ٢٠٠٠، العدد ١٢٥.

٥. إيلاف، اقتصاد، هكذا انعكس قرار إسرائيل اعتبار غزة كيانا معاديا علي مصارفها، ٢٠٠٨/١١/٢٦.

٦. بازل، موقع الدي في دي العربي، ٢٠٠٨.

٧. البيلاوي، حازم، ٢٠٠٦، نظرة عامة علي استعدادات الدول العربية لتطبيق مقترح كفاية رأس المال "بازل II".

٨. البساطي، محمد، "معيار كفاية رأس المال بالمصارف السودانية (الملاءة المصرفية) حسب مقررات لجنة بازل" (سويسرا)، الفترة من ديسمبر ١٩٩٧ إلى ديسمبر ٢٠٠٢، السودان جامعة السودان للعلوم التكنولوجية، ٢٠٠٣.

٩. الجعفري، محمود وآخرون، ٢٠٠٣، قطاع الخدمات الفلسطيني ودوره في عملية التنمية الاقتصادية، مارس.

١٠. جويل، كورتيزمان وجلين ياجو، ٢٠٠٨، تقنيات التعرف علي مشكلات الشركات الدولية وطرق إدارتها.
١١. الحداد، أمين، ٢٠٠٤، اثر بازل II علي تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البنوك في فلسطين، العدد 23 كانون ثاني.
١٢. حماد، حمزة عبد الكريم، ٢٠٠٨، مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية (مفهومها، طبيعتها، مصادرها، أثارها).
١٣. خاطر، طارق، قوى التغيير الإستراتيجية في المجال المصرفي وأثرها على أعمال البنوك، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة، ٢٠٠٥– ٢٠٠٦.
١٤. دائرة البحوث والمجلة وبنك المعلومات، "اعتبارات التطبيق العملي لبازل II في المصارف العربية، مجلة اتحاد المصارف العربية، فبراير، ٢٠٠٧.
١٥. الدروبي، محمد سهيل، ٢٠٠٧، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مقرر لدبلوم عام المصارف الإسلامية.
١٦. الرضي، أحمد، ٢٠٠٣، النظام الرقابي المصرفي في سورية ومتطلبات بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، ورقة مقدمة خلال مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية، دمشق.
١٧. زايدة، دعاء، ٢٠٠٦، "التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي" دراسة تطبيقية علي المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية في غزة.
١٨. الزدجالي، حمود، ٢٠٠٣، "اثر توصيات لجنة بازل ومؤسسات التقييم الدولية علي الدول العربية، اتحاد المصارف العربية، بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية بيروت، اتحاد المصارف العربية.
١٩. سليمان، ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية، والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات – جامعة حسية بن بوعلي الشلف، أيام ١٤ و١٥ ديسمبر ٢٠٠٤.
٢٠. سمير، عبد الحميد رضوان حسن، ٢٠٠٥، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة إدارتها، دار النشر للجامعات، القاهرة (مصر).
٢١. السيقلي، محمد، ٢٠٠٥، "المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية عام ١٩٩٧ "دراسة تطبيقية علي سلطة النقد الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، الجامعة الإسلامية في غزة.
٢٢. السيولة، وضبط إيقاع السوق، إسلام اون لاين، نماء، مفاهيم ومصطلحات، مغاوري شلبي ٢٠٠٩.
٢٣. الشاهد، سمير،٢٠٠٣، "المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة (مبادئ بازل الأساسية)، في بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، بيروت، اتحاد المصارف العربية.
٢٤. شاهين، علي عبد الله، ٢٠٠٥، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف، بحث مقدم إلي المؤتمر العلمي الأول، كلية التجار، الجامعة الإسلامية، غزة.
٢٥. شلبي، ماجدة أحمد، ٢٠٠٨، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل، الدليل الالكتروني للقانون العربي.
٢٦. صندوق النقد العربي، الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية دراسة مقدمة إلى الاجتماع السنوي الثامن والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية، ومؤسسات النقد العربية الذي عقد في القاهرة في سبتمبر٢٠٠٤، أبو ظبي ٢٠٠٤.

٢٧. طارق، عبد العال حماد، ٢٠٠٧، إدارة المخاطر(أفراد، إدارات، شركات، بنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر).
٢٨. الطيب، لحيلح، ٢٠٠٥، كفاية رأس المال المصرفي على ضوء توصيات لجنة بال، بحث مقدم للملتقى الوطني حول الإصلاح المصرفي في الجزائر، جامعة جيجل، جويلية.
٢٩. طيبي، حمزة وحمدي بلقاسو، ٢٠٠٨، الاتجاه الحديث للتسيير الاحترازي في البنوك لعمليات التوريق وفق معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، اتفاقية بازل II، جامعة الاغواط، الجزائر.
٣٠. عبد الرزاق، خليل وأحلام بوعبدلي، ٢٠٠٤، الصناعة المصرفية العربية وتحديات اتفاقية بازل II، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي في المالية حول إشكالية البروز في ظل ضغوط العولمة المالية-حالة الاقتصاد الجزائري، جامعة باجي مختار عنابة، أيام ٢٣ و٢٤ نوفمبر.
٣١. العتباني، فيصل محمود، ٢٠٠٧، مسؤولية البنوك تجاه المخاطر المالية، دور الإشراف الرقابي في تقليص المخاطر المالية وفق بازل II.
٣٢. كراسنه، إبراهيم، ٢٠٠٦، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات العربية، العدد ٣٠٦، مايو.
٣٣. كلاب، ميساء، ٢٠٠٧، "دوافع تطبيق دعائم بازل II وتحدياتها" دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، الجامعة الإسلامية في غزة.
٣٤. مبروك، رايس، العولمة المالية وانعكاساتها على الجهاز المصرفي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة، (٢٠٠٤) – (٢٠٠٥).
٣٥. مجلة البنوك في فلسطين، ٢٠٠٤، آثار لجنة بازل علي الصناعة المصرفية العربية، العدد ٢٣.
٣٦. مجلة دراسات مالية ومصرفية، إدارة البحوث والدراسات والنشر، الإشراف المصرفي في وفاق بازل II، مجلد ١٢، العدد الأول، ٢٠٠٤.
٣٧. المخاطر المصرفية: كيفية تجنبها، كيفية مواجهتها، سيريا بورصة، ٢٠٠٩/٢/٨.
٣٨. مصادر الأموال في المصارف الإسلامية – المقالات – المصارف الإسلامية، ٢٠٠٩.
٣٩. منير، إبراهيم هندي، ٢٠٠٣، الفكر الحديث في إدارة المخاطر، الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات، منشأة المعارف، الإسكندرية (مصر).
٤٠. نبيل، حشاد، ٢٠٠٥، دليلك إلي إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل II، الجزء الثاني.
٤١. نبيل، حشاد، ٢٠٠٤، دليلك إلي بازل II، مركز بحوث دراسات مالية ومصرفية، لأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان (الأردن).
٤٢. نجار، حياة، ٢٠٠٥، الإصلاحات النقدية ومكانة الحيطة المصرفية بالجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة – مناقشة – مخاطر – تقنيات- جامعة جيجل، أيام ٦ و٧ جوان.
٤٣. نشرة من سلطة النقد الفلسطينية، تعليمات رقم (٢٠٠٨/٥) يناير، (٢٠٠٨)، رأس المال والاحتياطيات والتسهيلات والمؤشرات المالية والمصرفية.
٤٤. نشرة من سلطة النقد الفلسطينية، تعليمات رقم ٢٠٠٨/٦ يناير، (٢٠٠٨)، تعليمات إدارة المخاطر.
٤٥. نصر، عبدالكريم، ٢٠٠٣، دراسة أداء القطاع المصرفي الفلسطيني في المرحلة الانتقالية بين توقعات القطاع الخاص وتقديرات إدارات البنوك، مجلة البنوك في فلسطين، العدد ٢١.
٤٦. هباني، الهادي إدريس، الشفافية والإفصاح وأثرها في الأزمة المالية والاقتصادية والعالمية ٦، (٢٠٠٩/١١/٩).

ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية

1. Basel Committee, 2003, Sound Practices for the Management and Supervision of Operational Risk, February.
2. Basel Committee, 2004, the Implementation of the New Capital Adequacy Framework in the Middle, July.
3. Basel Committee, 2004, Implementation of Basel Practical Consideration, July.
4. Basel Committee2002: Principles for the Management of Credit Risk, Sep.
5. Berth and Others, 2001, "The Regulation and Supervision of Banks around the World".
6. FICCI, 2006, Basel II – A Challenge and an Opportunity to Indian Banking: Are we ready for it? Survey Highlights.
7. Ken taro Tamura, 2005, Challenges to Japanese Compliance with the Basel Capital Accord "Domestic Politics and International Banking Standards".
8. Moody's K.M.V, 2004, "The Benefits of Basel II and the Path to Improve Financial Performance.
9. Patrick Van Roy, 2005, "Credit Ratings and the Standardized Approach to Credit Risk in Basel II.
10. The Financial Services Roundtable "Subcommittee on Risk Management Principles" Guiding Principles in Risk Management for U.S Commercial Bank, June.
11. Xiao fang & Ma, 2004, The new Basel Capital Accord and Risk Management of Chinese state-owned commercial bank.

ثالثاً- الانترنت

1. www.alriyadh.com
2. www.arablawinfo.com
3. www.arabslink.net
4. www.ar.wilkipedia.org/wiki
5. www.bab.com
6. www.bis.com
7. www.echouroukonline.com
8. www.elaph.com
9. www.felesteen.ps
10. www.gnyme.com
11. hawari boumadian 1520.maktoobblog.com
12. www.ialamtic.com
13. www.islamfin.go-forum.net
14. www.itp.net
15. www.ivie.es
16. www.ksau.info/vb.
17. www.marefa.org
18. www.mckadi.jeeran.com
19. www.moheet.com
20. www.nassaim.net
21. www.phil.frb.org
22. www.philadephia.edu.jo
23. www.sap.com
24. www.sas.com
25. www.tibc.com.bh
26. www.thegulfbiz.com
27. www.ubm.org.tn
28. www.usinfo.state.gov
29. web.worldbank.org